

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠

آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية

الفوترة الإلكترونية: التوقعات والخطوات التالية

إثر قيام الهيئة العامة للزكاة والدخل ("الهيئة") في المملكة العربية السعودية ("المملكة") بنشر لائحة الفوترة الإلكترونية، تعرض ديوليت فيما يلي بعض التوصيات الخاصة بالإجراءات التي يتعين على الأعمال اتخاذها قبل دخول القواعد الجديدة حيز التنفيذ.

لمحة عامة

أصدرت الهيئة [اللائحة](#) النهائية للفوترة الإلكترونية باللغة العربية في 4 ديسمبر 2020. وبموجب هذه اللائحة، فإنه يجب على دافعي الضرائب المقيمين في المملكة إصدار الفواتير الإلكترونية وحفظها وتعديلها بحلول 4 ديسمبر 2021.

كما تختصّ اللائحة المذكورة بتحديد الأحكام والمتطلبات والشروط المتعلقة بالفواتير الإلكترونية والإشعارات الدائنة والمدينة الإلكترونية، إلا أنه لم يتم بعد نشر أي معلومات رسمية بشأن طبيعة منظومة الفوترة الإلكترونية، والتي يُتوقع صدور ها في السنة الجديدة.

والجدير بالذكر أنّ جميع الأحكام المتعلقة بالفاتورة الضريبية في نظام ضريبة القيمة المضافة سيتمّ تطبيقها على الفاتورة الإلكترونية، كما أنّ عدم الامتثال لهذه الأحكام سيؤدي إلى فرض غرامات من قبل الهيئة.

وبالإضافة إلى هذه اللائحة وتشريعات ضريبة القيمة المضافة، فإنّ الأحكام المتعلقة بإثبات التعاملات الإلكترونية والتوقعات الإلكترونية المنصوص عليها في نظام التعاملات الإلكترونية النافذ في المملكة تسري على الفواتير والإشعارات الإلكترونية الصادرة.

وإلى جانب هذه اللائحة، فقد أصدرت الهيئة كلاً من [الدليل التعريفي](#) للفوترة الإلكترونية و[الأسئلة الشائعة](#).

الأحكام الرئيسية

يجب على الأعمال في المملكة مراعاة النقاط الرئيسية التالية:

- يجب إصدار الفواتير الإلكترونية اعتباراً من 4 ديسمبر 2021 (المرحلة الأولى).
- في وقت لاحق، ستدخل المرحلة الثانية حيز التنفيذ، والتي تتطلّب ربط أنظمة إصدار الفواتير والإشعارات المدينة والدائنة الإلكترونية لدى دافعي الضرائب بأنظمة الهيئة العامة للزكاة والدخل بهدف مشاركة البيانات والمعلومات.
- سيتمّ إصدار متطلبات وضوابط وتفاصيل الإجراءات الخاصة بالمرحل المذكورة أعلاه خلال مدة لا تزيد عن 180 يوماً من تاريخ نشر اللائحة (4 ديسمبر 2020).

- يجب أن تصدر الفواتير الإلكترونية باللغة العربية (مع إمكانية إصدارها بلغات إضافية إلى جانب اللغة العربية المطلوبة).
- تنطبق أحكام الفوترة الإلكترونية على كافة التوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية أو بنسبة الصفر، وعلى كل من المستهلكين المقيمين وغير المقيمين (أي للمبيعات خارج المملكة).

لماذا تقوم حكومة المملكة بتطبيق الفوترة الإلكترونية؟

تقوم حكومة المملكة بتطبيق الفوترة الإلكترونية لعدد من الأسباب التي تدرج بشكل عام ضمن فئتين: الكفاءة والأمن.

يمكن للفوترة الإلكترونية أن تزيد من كفاءة التعاملات عبر جعل التجارة أكثر سلاسة وكفاءة، مما يؤدي إلى إجراء الدفعات بسرعة أكبر وبتكاليف أقل، بالإضافة إلى تزويد الحكومة بمعلومات أدق عن ظروف السوق. كما تساهم الفوترة الإلكترونية في تعزيز المنافسة العادلة وحماية المستهلك في السوق وزيادة القدرة التنافسية للأعمال، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية

ومن الناحية الأمنية، فإنّ الفوترة الإلكترونية تساعد الحكومة في اكتشاف تعاملات الاقتصاد الخفي والحدّ منها، بالإضافة إلى مراقبة حركة السلع والخدمات والأموال في الوقت الفعلي (القريب)، بالاعتماد على النموذج الذي سيتم تطبيقه. وهذا بدوره من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات الامتثال الضريبي وتوفير المزيد من الشفافية في التعاملات التجارية والسماح باتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على البيانات.

التوقعات

ستصدر الهيئة المزيد من التفاصيل بشأن إجراءات الفوترة الإلكترونية خلال مدة لا تزيد عن 180 يوماً من تاريخ نشر اللائحة كما هو مذكور أعلاه.

ومن المرجح أن تتضمن هذه التفاصيل معلومات حول طبيعة ومدى ضرورة تطبيق معايير موحدة بشأن الفواتير والإشعارات، بالإضافة إلى الإجراءات الواجب اتباعها في هذا الشأن. وعلى سبيل المثال، فإنّ بعض البلدان المطبقة لنظام الفوترة الإلكترونية قد تبنت منهجاً من دون تدخل مباشر، يتمثل في قيام المورد والمشتري بمشاركة المستندات الإلكترونية مباشرة من خلال الأنظمة المتاحة لديهما (أو من خلال نقطة اتصال) وقيام هيئة الضرائب بتطبيق المعايير الواجب اتباعها، لتتمكّن بعدها من الوصول إلى البيانات الداعمة في عمليات التدقيق. أما في بلدان أخرى، فقد تمّ اعتماد نهج أكثر تحكماً، حيث يقدّم الموردون فواتيراً إلكترونية إلى هيئة الضرائب لإخطارها بالمعاملة، أو حيث يتعين على هيئة الضرائب التحقق من كل فاتورة قبل إرسالها إلى المستلم (أي نماذج التخليص).

حالياً، أشارت الهيئة إلى أنه سيتم تطبيق منظومة الفوترة الإلكترونية على مرحلتين، حيث يجب على الأعمال في المرحلة الأولى أن تتمكن من إصدار وحفظ الفواتير والإشعارات الضريبية بصيغة إلكترونية منظّمة عبر نظام إلكتروني، الأمر الذي لا يتطلب وجود أي تفاعل مباشر مع هيئة الضرائب. أما بالنسبة إلى المرحلة الثانية، فهي تتطلب ربط أنظمة إصدار الفواتير والإشعارات الإلكترونية لدى دافعي الضرائب بأنظمة الهيئة العامة للزكاة والدخل، مما يدلّ على التوجّه نحو أسلوب قائم على التخليص. وإذ يشير ذلك إلى أنّ الهيئة ستقوم بتسهيل تطبيق الفوترة الإلكترونية في المملكة من خلال نموذج أكثر توجهاً (دون أي تفاعل مباشر بين دافعي الضرائب والهيئة)، في حين أنها ستتوجه بعد ذلك نحو تطبيق نموذج قائم على التخليص مع مشاركة البيانات مباشرة مع أنظمة الهيئة.

وبناءً عليه، يجب أن تكون الأعمال مستعدة لكافة الاحتمالات، بما في ذلك الحالات التي قد تكون فيها الموافقة مطلوبة فيما يتعلق بالفواتير والتعاملات الفردية.

الخطوات التالية

ستكون الأعمال بحاجة أولاً إلى تحديد ما إذا كانت لائحة الفوترة الإلكترونية تنطبق عليها (أي كافة الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة (باستثناء الأشخاص الخاضعين للضريبة غير المقيمين) بالإضافة إلى أي طرف آخر يقوم بإصدار فواتير ضريبية

بالنيابة عن المورّد). بعد ذلك، يجب على الأعمال المعنّية إجراء تقييم أثر قواعد الفوترة الإلكترونية الجديدة ومدى استعدادها لهذه المرحلة. كما يجب أن يشتمل هذا التقييم على ما يلي:

- تحديد ماهية الأنظمة (الفوترة، نقاط البيع، نظام الشراء، نظام تخطيط موارد المؤسسة) والعمليات المتأثرة وإمكاناتها فيما يتعلق بالفوترة الإلكترونية؛
- تحديد التعاملات التي ستخضع للفوترة الإلكترونية (من منظور الشراء والبيع على حدّ سواء)؛
- تقييم مدى استعداد مزوّد نظام الفوترة/نظام تخطيط موارد المؤسسات الحاليين لتصميم/ربط أنظمتهم بهدف تلبية متطلبات الفوترة الإلكترونية؛
- تقييم الإمكانيات (بدعم من مزوّد الخدمات) من حيث كيفية ربط هذه الأنظمة بأنظمة الهيئة أو نقاط الاتصال المحتملة، من أجل تسهيل عملية ربطها بأنظمة الهيئة؛
- الإمكانيات المتاحة لدى الأعمال وأنظمتها فيما يتعلق باللغة العربية حتى تتمكن من إصدار كافة الفواتير باللغة العربية؛
- التغييرات المحتملة الواجب إجراؤها من أجل توفير الإمكانيات اللازمة للأعمال والجدول الزمنية التي قد تتطلبها هذه العملية.

في الختام، يُرجى الأخذ بالعلم أنه عند قيام الهيئة بإصدار المزيد من الإرشادات الفنية، قد تكون هناك إجراءات أخرى مطلوبة فيما يتعلق بالبيانات الرئيسية وإعداد التقارير والتصميم الفعلي والتطبيق وأنشطة الربط المطلوبة.

آخر المستجدّات في سلطنة عُمان

الأكاديمية الافتراضية لضريبة القيمة المضافة في عُمان

مع اقتراب موسم الأعياد، تعلن ديلويت عن توقّف جلسات الأكاديمية الافتراضية لضريبة القيمة المضافة في عُمان لهذه السنة، على أن تُعقد الجلسة المقبلة في أوائل يناير 2021، وسنوافيكم بالتفاصيل الكاملة في حينها.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشناها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.